الأسرة والقيم - مقاربة سويولوجية لمسألة تغير القيم في الأسرة الجزائرية

فيصل بوطوب.

أستاذ علم الاجتماع بالمدرسة التحضيرية في العلوم والتقنيات

جامعة وهران.

ملخص:

إن تغير النمط الأسرى في الجزائر بانتقاله من النمط الممتد إلى النووي ، كذلك تغير بنية الروابط الأسرية ومسألة السلطة، ارتقاء المستوى التعليمي والثقافي للأفراد وخروج المرأة للتعليم والعمل، هي عوامل ساهمت بشكل كبير في تراجع قيم يمكن اعتبارها قيما تقليدية مقابل تبني قيم جديدة يمكن وصفها بالعصرية، لكن تبني هذه القيم الجديدة لا يعني اختفاء القيم التقليدية المذكورة، ولعل هذه العملية خلقت نموذج قيمي جديد يجمع ما بين ما هو تقليدي وما هو عصري أو ما يعرف بثنائية الحداثة/التقليد، من خلال عملية تكييف القيم، أي تبني القيم الجديدة وفي نفس الوقت الحفاظ على القيم التقليدية التي يراها الأفراد ضرورية للإبقاء على التوازن الأسري، بالأخص عندما ترتبط بمصادر مثل الدين أو العادات والتقليد وهي قيم لطالما سادت المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي، الأسرة، القيم، السلطة الذكورية، المرأة، الثقافة، الدين، العادات والتقاليد.

مقدمة:

تبقى الأسرة مثلها مثل بقية البنى الاجتماعية الأخرى عرضة لعملية التغير الاجتماعي، فتغير بنيتها أو وظائفها هو في الواقع نتاج لعملية التغير الذي يمس المجتمع، فتطور المجتمع من خلال اقتصاده أو الحياة الاجتماعية والثقافية السائدة فيه يعني تغير في الحياة الأسرية هذه الحياة الأسرية وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مقصودة أو غير مقصودة يكون عليها التكيف مع واقعها الجديد، فانتشار الصناعة مثلا ساهم بشكل كبير في تغير النمط الأسري بانتقاله من الممتد الواسع إلى النووي محدود الأفراد وطبعا كان هذا بهدف التكيف مع الحياة الاقتصادية المبنية على الصناعة وانتشار المدن بحيث يكون النمط الأسري النووي أكثر مرونة وملائمة مع هذا التوجه الجديد، كذلك أن انتشار مفاهيم وقيم جديدة مثل المساواة، العدالة، الاستقلالية، وارتقاء المستوى الثقافي لأفراد الأسرة ساهم بشكل كبير في تغير طبيعة الروابط الأسرية وطبيعة العلاقات السائدة في الأسرة حاليا بحيث صار الأفراد أكثر استقلالية وأكثر ديموقراطية مع تراجع ملموس للسلطة الأبوية في بنية الروابط الأسرية.

وبما أن الأسرة كمؤسسة اجتماعية حاملة ومنتجة للقيم فإنه من المؤكد أن أي تغيير يمس بنية ووظيفة الأسرة فإنه سيؤثر حتما على نسق القيم المرتبط بها، لهذا فالتساؤل هنا متعلق بطبيعة هذا

التأثير، أي إلى أي مدى أثر التغير الذي مس المجتمع والأسرة على المنظومة القيمية لهذه الأخيرة، وهل فعلا أن انتقال الأسرة في الجزائر من نمطها الممتد التقليدي إلى نمطها النووي العصري كان له أثره في تراجع القيم التقليدية مقابل ظهور قيم جديدة يمكن اعتبارها حضرية؟

أولا: الأسرة الجزائرية كنموذج للتغير الاجتماعي:

يمكن تعريف الأسرة على أنها البيئة الأولى التي تحتضن الطفل بحيث تقوم بغرس العقائد والعادات والتقاليد والقيم والتراث الاجتماعي، وذلك من خلال وظائفها الدينية، الاقتصادية، الاجتماعية والتربوية، فهي مدرسة الفرد الأولى التي يتلقى فيها مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك وآداب المحافظة على الحقوق والقيام الواجبات، هذا فضلا عن أن ما بها من عادات وتقاليد تربط بعضهم ببعض، ثم تربطهم بالتالي بالمجتمع الذي يعيشون فيه[1].

في حديثه عن تعريف الأسرة وبالأخص عندما يتعلق الأمر بالأسرة العربية يرى عنصر العياشي أن هذا التعريف جد معقد ويتطلب دراسة عميقة من أجل تحديد المفهوم ودلالته إذ يجب التفريق بين مفهوم الأسرة ومفهوم العائلة لأن لكل مفهوم دلالته فالأسرة حسب طاهر لبيب أو هشام شرابي تشير إلى أصغر وحدة اجتماعية في سلم النسب في حين مصطلح العائلة يشير إلى الجماعة القرابية الكبيرة أو العائلة الممتدة[2] وما يميز المجتمع الجزائري أنه مجتمع لطالما ضم النمطيين معا بحيث يمكن ملاحظة تواجد النمط الأسري النووي وكذا الممتد في نفس الحيز الجغرافي ، الحضري أو حتى الريفي رغم التراجع النسبي للأسر الممتدة مقارنة بالنووية التي سجلت تزايدا مستمرا في فترة ما بعد الاستقلال، كذلك دراسة هذا الموضوع في المجتمعات العربية هو أكثر تعقيدا مقارنة بالمجتمعات الغربية، فالحيز الفاصل بين الأسرة والعائلة غير واضح المعالم ومعقد في بعض الأحيان إذ أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية التي غيرت من المشهد الأسرى في الغرب لم تكن نفسها في المجتمع الجزائري والانتقال من نمط العائلة إلى الأسرة في الغرب ليس له نفس الوقع على بنية ووظيفة الأسرة لو قارناه في مجتمع مثل الجزائر. وحتى لو أقررنا أن هناك عوامل قد تتشابه مع عوامل ساهمت في انتشار النمط الأسري النووي في المجتمعات الغربية كالصناعة أو التمدن، أو عوامل التحضر فإنه يبقى من الصعب مقارنة الأسرة النووية الجزائرية بمثيلتها في الغرب لاختلاف البيئة الاجتماعية ، الثقافية، والمنظومة القيمية الخاصة بكل مجتمع، لذلك فتحول الأسرة يبقى مرهون بهذه العناصر لذلك فالتشابه يكون من حيث الشكل أكثر منه في المحتوى فتحول الأسرة في الغرب هو "تحول قطيعة"، لأن بنية الروابط تغيرت، مسألة السلطة، الحرية، الاستقلالية، كلها تغيرت بتغير النمط الأسري، ولعل هذا هو الإشكال القائم في تغير الأسرة

الجزائرية التي رغم تحولها في الشكل لا تزال مواضيع السلطة، الحرية، الديموقراطية، المساواة، الاستقلالية،... مطروحة في العلاقات القائمة بين أفراد الأسرة.

بالرجوع إلى الأسرة الممتدة(العائلة) وفي حال انطلقنا من النظرية التطورية فإننا سنجد أن الأسرة الممتدة هي سابقة للأسرة النووية وأن الأسرة النووية هي فقط تحول للأسرة الممتدة وتقلص في حجمها نتيجة التحولات والتطورات التي مست المجتمع، وتعتبر هذه النظرية وأفكارها أساس معظم الدراسات العربية حول موضوع الأسرة، وتجد مرتكزها الأساسي في "رصد المراحل" التي تمر بها الأسرة في صيرورة خطية للتحول بطريقة تجعل تلك المراحل إطارا مرجعيا لا غنى عنه (التطور من القبيلة إلى الأسرة مرورا بالعشيرة، أو من العائلة الممتدة إلى الأسرة النووية)[3] أي اعتبار الأسرة الممتدة بمثابة الشكل الأولي أو البدائي للبناء الأسري في المجتمع وما الأنماط الأخرى للأسرة التي ظهرت فيما بعد إلا نتاج للتحولات التي مست المجتمع وأفرزت نماذج جديدة منبثقة عن الأسرة الممتدة. ولعل هناك إجماع على أن الأسرة الممتدة هي أسرة يرتبط فيها الأفراد بعضهم ببعض من خلال أصل قرابي واحد، وتحتوي على نماذج من الأسرة النواة، بحيث يعرفها روسر وهاريس «بأنها علاقة معينة بين مجموعة من الأفراد تربطهم المودة والتراحم من خلال الزواج والإنجاب، وهي أوسع من الأسرة النواة، بحيث تمتد لثلاثة أجيال بدءا من الأجداد وحتى الأحفاد". وهذه الأسر هي جماعة متضامنة الملكية عامة، والسلطة فيها لرئيس الأسرة أو الجد الأكبر[4] وهذا النمط الأسري غالبا ما ينتشر في المناطق الريفية أو القرى مقارنة بالمدينة والمناطق الحضرية.

لكن النظرية التطورية هذه لاقت نقدا كبيرا نتيجة الدراسات الديموغرافية التي أثبتت أن النمط الأسرى الممتد والنووي هما نمطان لبناء أسري لطالما وجدا معا عبر كل الحقب الزمنية، فحتى المجتمعات الصناعية المتحضرة التي لطالما شجعت الأسرة النووية هي الأخرى لا تخلوا من الأسرة الممتدة.

ما يهمنا في هذا الانتقال من النمط الأسري الممتد إلى النمط الأسري النووي لم يكن التغير في الحجم أو في عدد الأفراد المكونين للأسرة بقدر ما يصحب هذا التغير من آثار على الروابط الأسرية وبنيتها، وكذا تأثر القيم المرتبطة بالأسرة، فلو انطلقنا من فكرة أن التغير الاجتماعي هو بمثابة حتمية فإن كل ما يرتبط بالأسرة في عملية تغيرها سيكون عرضة للتغير وهنا قد يظهر الإشكال الحقيقي عندما يتعلق الأمر بالقيم، بحيث تعتبر هذه الأخيرة أساس بناء الروابط الأسرية بين أفراد الأسرة وعلى ضوئها تتحدد قوة العلاقات الأسرية وديمومتها، وتغيير في القيم سيكون له أثره الكبير على الحياة الأسرية.

ثانيا: القيم في علاقتها بالأسرة:

تبقى المجتمعات العربية الإسلامية مجتمعات ذات خزان قيم تقليدي متوارث عبر مختلف الحقب الزمنية على اختلافها واختلاف أحداثها هذا الخزان القيمي يلاحظ في مختلف مظاهر الحياة اليومية للأفراد والجماعات وعلاقاتهم، روابطهم وتفاعلهم. فالدين، العادات، التقاليد هي بمثابة مصدر القيم ومرجع للسلوكات والأخلاق التي يمكن أن تميز الفرد وتحدد العلاقات الاجتماعية والروابط بين أفراد الجماعة.

تقليديا يمكن اعتبار كل من الدين، الأسرة والقبيلة اطار الانتماء والتنشئة الاجتماعية أين باستطاعة الفرد أن يحدد معالمه الاجتماعية والثقافية في المجتمع، بحيث يبقى كل من الدين والمعتقدات والممارسات الاجتماعية مصدر للنظام الأخلاقي وهذه المصادر هي في حد ذاتها جزء لا يتجزأ من بنية الأسرة فعملية نقل هذه القيم ونشأتها في المجتمع وبين أفراده من الوظائف الأساسية للأسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعي لذلك فإن ارتباط الأسرة بمصادر قيم تقليدية يعكس الخصوصيات التقليدية للمجتمع الذي تشكله، ولعل العكس من ذلك أي أن ارتباط الأسرة بقيم يمكن اعتبارها قيم حداثة إنما ترمز في الواقع إلى مجتمع متحضر، لذلك عند محاولة تصنيف القيم أو ترتيبها فيجب الأخذ بعين الاعتبار مصادر هذه القيم وحتى أهدافها فالقيم التقليدية السائدة في الأسرة الجزائرية هي قيم غالبا ما يكون مصدرها إما الدين الذي يشكل الجانب الأساسي للحياة اليومية للأفراد والذي نجده متجذرا في مختلف مظاهر الحياة والروابط الاجتماعية السائدة ، أو التقاليد والأعراف التي لا تزال ذات مكانة كبيرة عند أفراد المجتمع والتي تظهر أيضا من خلال مظاهر الحياة اليومية للأفراد.

تبقى الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولية في انتقال القيم وإعادة إنتاجها فالنموذج الأسري التقليدي ونموذجه الممتد يعمل على الحفاظ على نظام قيمه السائدة من خلال إبقائه وحفاظه على مبدأ التراتبية القائمة ومبدأ السلطة... الذي يساهم بشكل كبير في تعديل وتنظيم العلاقات بين الآباء وأبنائهم، بين الرجال والنساء وبين الإخوة الكبار والصغار[5]، وهذه المصادر التي تعتبر خزان قيم الأسرة الممتدة وبحسب الدراسات تبقى سائدة حتى في الأسر النووية التي تعتبر نتاج لتحولات يمكن وصفها بالحضارية بحيث لا يزال الدين والأعراف والتقاليد مصادر أساسية لهذا النموذج الأسري على الرغم من التحولات التي كانت عرضة لها، وهذا يختلف عما هو سائد في المجتمعات الغربية التي نتج عن ظهور الأسرة النووية قطيعة مع هذه المصادر التقليدية فلم يعد للدين أو التقاليد دورا هاما في التأثير على بنية ووظيفة الأسرة فالروابط الأسرية صارت تحكمها قيم أخرى مختلفة مصدرها الحرية، العدالة ، الاستقلالية،

المساواة، المبادرة،.... وهي قيم ترمز إلى مخلفات النمو الحضاري، الثقافي، الفكري، الذي مس هذه المجتمعات ومس الحياة الاجتماعية، والأسرية على الخصوص.

هذه القيم على اختلاف مصادرها تبقى ذات وظيفة أساسية تتمثل في الحفاظ على التوازن الأسري والحرص على أن تقوم الأسرة بالدور المنوط بها دون الإخلال بما هو سائد في المجتمع، ففي المجتمعات التقليدية وبنظام قيمه السائد تسعى القيم ليس فقط للحفاظ على البنية الأسرية ووظائفها بل العمل على إبقاء ما هو سائد لذلك تصعب مثل هذه القيم عملية التغير داخل الأسرة ونقصد بالتغير على المستوى السلوكي والذهني لأفرادها، لذلك غالبا ما ترتبط القيم الموجودة في الأسرة بالدين وغالبا ما يسودها الطابع القدسي ما يصعب على الأفراد مواجهتها أو إنكارها كذلك وحتى تحافظ هذه القيم على تواجدها في الأسرة أنتجت آليات ومعايير لهذا الغرض، من محرمات وممنوعات وطابوهات، فطاعة الوالدين أو الزوج أو الأخ الأكبر هي واجب ذو طابع ديني فإما ينتج عنه الإحسان وحسن الجزاء عند الله أو السخط واللعنة في حال عدم الامتثال، لذلك قد ينتقل العقاب الرمزي من الوسط الأسري إلى الوسط الاجتماعي ليتحول إلى عقاب اجتماعي يصعب تفاديه، هذا ما يدفع الأفراد إلى الامتثال لمثل هذه القيم.

وعلى الرغم من اعتبار التحولات الاجتماعية مصدر أو عامل فعال في التأثير على القيم السائدة في المجتمع بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة من خلال تقهقر قيم في السلم القيمي وصعود أخرى أو ظهور قيم جديدة واختفاء أخرى، إلا أنه لا يجب إنكار دور هذه القيم السائدة في المجتمع أو الأسرة في عملية التغير الاجتماعي بحيث تتحول هذه القيم إما معيق لسير وديناميكية عملية التغير الاجتماعي أو محفز لذلك، فتمسك الأسر في المجتمعات التقليدية بقيم تقليدية ورفضها التخلي عنها تحول مع مرور الوقت إلى عائق كبير في تغير المجتمع من خلال اختلاق آليات اجتماعية وثقافية تهدف إلى الحفاظ على ما هو سائد عن طريق استغلال عملية التنشئة الاجتماعية أو الضبط الاجتماعية وحتى العقاب الاجتماعي، وظيفتها اختلاق الحواجز والمعيقات في وجه أي مبادرة لتغيير ما هو سائد، ومحاولة الحفاظ على ما هو سائد في وجود مظاهر التغير أنتجت صراعا بين هذه القيم التقليدية وقيم جديدة أنتجها هذا التغير صار يعرف بصراع القيم أو صراع الأجيال بحيث يحمل كل جيل قيما متناقضة، وعلى العكس من ذلك فقد تتحول الأسرة وبما تحمله من قيم إلى محفز فعال في عملية التغير الاجتماعي بحيث تجعل هذه الأسرة من قيمها وسيلة للوصول إلى أهدافها فانتشار قيم مرتبطة بالحرية والاستقلالية والنجاح والتدرج الاجتماعي والمساواة غالبا ما تنتشر في المجتمعات المتقدمة التي تتميز بديناميكية كبيرة بحيث لا يوجد عائق أمام طموح أفراد الأسرة، والوصول إلى أهدافهم مرتبط فقط بالإمكانيات المتاحة لذلك، فحاليا صار

الحديث عن ثنائية ما هو "ممكن/غير ممكن" بدلا من فكرة ما هو "مسموح/غير مسموح" ، أي كل ما هو ممكن تقنيا يبقى مسموح حاليا[6] بعبارة أخرى فإن الأفراد في المجتمعات التقليدية لا يزالون خاضعين لفكرة ما هو مسموح وما هو غير مسموح بحيث أن طموح الفرد في الوصول إلى أهدافه حتى وان كانت تلك الأهداف تخدمه، ترغمه على مراجعة شرعيتها في اطار ما هو متعارف عليه في مجتمعه وهل هذه الطموحات والأهداف تتعارض مع القيم والمعايير السائدة أم لا، لذلك ومع كثرة الممنوعات والطابوهات والمحرمات في المجتمعات التقليدية، فإن هامش حرية الأفراد في السلوك يبقى محدود وسبل الوصول إلى الأهداف يبقى هو الآخر ضيق، بحيث أن القيم السائدة هي التي تحدد طبيعة السلوك إن كان مقبولا ومسموح به أم لا، لذلك يميل الأفراد إلى التخلي عن الكثير من طموحاتهم وسلوكاتهم ليس لأنهم يرونها غير سوية بل لأنهم يدركون عواقبها الاجتماعية.

❖ ***الأسرة كقيمة اجتماعية:***

تعد الأسرة كقيمة اجتماعية مركزية، ومكانتها لم تتدحرج ولم تتراجع بل أن كل ما حدث هو أن التحولات الاجتماعية التي ميزت المجتمعات وبناء مؤسسات اجتماعية جديدة كالمدرسة مثلا .... عوض جزء من وظائف الأسرة التي كانت في الماضي هي المكلفة بتلك العملية، فحتى في المجتمعات الغربية التي كانت عرضة للتغير الاجتماعي نتيجة التصنيع، التحضر والتطور والذي ساهم بشكل كبير في تغيير النمط الأسري وما يحمله من قيم إلا أن قيمة الأسرة ومكانتها بقيت تحظى بأهمية بالغة عند أفراد المجتمع بحيث تبين أن 57% من الفرنسيين يعتقدون حاليا أن الأسرة هي المكان الوحيد الذي يحسون فيه بالراحة،" ... بالطبع النموذج الأحسن للأسرة ليس نموذج الماضي، بل أن النموذج الأسري يتنوع من خلال تطوير مرونة كبيرة لمختلف أنواع الأسرة[7]،فالقيمة الأسرية لم تمس أبدا،...بحيث وضعت الأسرة في الفترة المعاصرة في أعلى سلم القيم، فبالنسبة للأجيال الجديدة فإن الأسرة تأتي في أعلى هذا السلم لتتمكن بذلك من استعادة نوع من أصالتها، كما أن وضع الأسرة في أعلى سلم القيم يعود إلى اعتبار هذه الأخيرة بمثابة قيمة ***لجوء*** كونها المكان الذي نجد فيه كلمة "نحن"[8]، وهذا تأكيد على أهمية الأسرة بالنسبة لهؤلاء، الذين يرون أن الأسرة هي الملجأ الأكثر أمان في ظل ما قد يواجه الأفراد من محن ومشاكل، لذلك فان الحديث عن اختفاء القيم أو تراجعها يبقى كلام يجب إيجاد مبرراته، لذلك فالكثير من الباحثين يرون أن القيم لم تتغير ولم تختفي بل أن المؤسسات الاجتماعية (الأسرة نموذجا لها) المرتبطة بتلك القيم قد تغيرت بنيتها أو وظيفتها نتيجة لعوامل مختلفة وكان وجوبا للقيم أن تتكيف مع هذه التغيرات.

يمكن اعتبار فكرة الأسرة كقيمة مركزية ميزة عالمية فكل تصنيفات القيم على اختلافها واختلاف المجتمعات تقر بذلك، بالطبع يبقى هناك اختلاف في طبيعة وشدة هذا الاختلاف من مجتمع إلى آخر على حسب ما هو سائد من ثقافة إضافة إلى ما يرتبط بالأسرة من قيم أخرى، فإذا اعتبرنا مثلما ما ذكرنا أن الأسرة في الغرب هي بمثابة ملجأ بالنسبة لهؤلاء في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، فإن هذا قد يختلف في مجتمعات أخرى يكون هذا العامل أقل وقعا مثلما هو سائد في المجتمعات التقليدية بحيث ترتبط الأسرة بعوامل أخرى أو بالأحرى بقيم أخرى تزيد الأسرة مكانة وقيمة ، بحيث تتحول هذه الأخيرة إلى شيء مقدس وجب الحفاظ عليه ووجب تقديمه على بقية الأشياء الأخرى، فقيم كالطاعة، الاحترام، التكافل، الدين،...كلها قيم مرتبطة بالأسرة وكلها قيم تزيد من قيمة هذه الأخيرة وعلى الأفراد حتى يثبتوا ارتباطهم بالأسرة فإن عليهم الالتزام بهذه القيم، لذلك فقيمة الأسرة في المجتمعات الغربية على أهميتها تبقى ذات قيمة مختلفة لو قارناها بالمجتمعات التقليدية.

رابعا: القيم المنظمة للحياة الأسرية:

أ- القيم، ومصادر سلطة النظام الأبوي في الأسرة الجزائرية:

يرى عدي الهواري أنه لا يمكن أبدا اعتبار الروابط الاجتماعية عملية ميكانيكية بقدر ما تتحكم فيها مجموعة من القيم الاجتماعية الموجودة في المجتمع، فهي تحتكم في الكثير من الأحيان إلى تغيرات اجتماعية أو تاريخية تتفاعل وتتأقلم معها...فبمجرد الحديث عن طبيعة الرابط الاجتماعي في الجزائر فإن التفكير يتجه مباشرة كون الثقافة الأبوية هي الوسيلة التي تبنى من خلالها المعايير والقيم[9]، وبما أن الأسرة هي بمثابة مؤسسة اجتماعية وكبقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى تبقى خاضعة لهذا المنطق القائم على الأبوية، فحتى القيم السائدة داخل الأسرة تعمل على الحفاظ واستمرارية هذه الثقافة الأبوية التي صارت محور وأساس العلاقات السائدة داخل الأسرة والتي تتغذى من قيم ساهمت بشكل كبير في الإبقاء عليها واستمراريتها. فهذه الروابط الاجتماعية غالبا ما تستعمل المقدس من أجل الحفاظ على مبرراتها وأعذارها ومنه مقاومة التغيرات،...فالرجوع إلى المعايير الدينية في الفضاء المنزلي يهدف إلى الحفاظ على الثقافة الأبوية وتقديسها من أجل منع ظهور جو خاص يساعد على ظهور أي نوع من الفردانية[10]، ولعل هذا التمسك بمثل هذه القيم هو من العوامل الأساسية التي ساهمت في الإبقاء على النظام الأبوي، فحتى النظام الأبوي قد استعمل بنفسه مختلف الوسائل والطرق من أجل البقاء والاستمرارية فارتباطه بالدين مثلما أشار إليه عدي الهواري هو الوسيلة الأمثل من أجل إعطائه القيمة اللازمة بين الأفراد، لذلك وفي الغالب تستعمل المجتمعات التقليدية الدين في بلوغ أهدافها بحيث أن الدين

يمد أي شيء يرتبط به بما فيه النظام الأبوي تلك القدسية التي تدفع بالأفراد إلى الامتثال والطاعة والرهبة والانضباط.

لكن، ومع التغيرات الاجتماعية التي مست المجتمع الجزائري والأسرة الجزائرية المبنية روابطها على النظام الأبوي وفي ظل أيضا انتقال الأسرة من الممتدة إلى النووية بكل ما تحمله من اختلافات، خلقت هذه العوامل ما يسميه هشام شرابي "النظام الأبوي الجديد والذي يشير إلى البنية الاجتماعية، السياسية والنفسية التي يتميز بها المجتمع العربي المعاصر، بحيث أنه مفهوم ذو ازدواجية نظرية مهمة لأنه يعبر عن تشكيلة اجتماعية هجينة ناتجة عن الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام حديث دون استكمال عملية التحول أو الانتقال بصفة نهائية. وهو الأمر الذي جعل المجتمع العربي المعاصر يبدو في هذه الصيغة المزدوجة التي يجمع فيها التقليد والحداثة دون أن يكون أي منهما. إنه نظام يعيش الماضي في الحاضر والحاضر في الماضي، إنه مزيج بين التراث والمعاصرة، نظام غريب يختلف عن أي نظام"[11] ، هذا التفسير الذي يقدمه هشام شرابي يعبر عن مدى التناقض الذي مس المجتمعات العربية بصفة عامة بحيث رغم التحولات الاجتماعية التي مستها إلا أن تمسكها بقيم تقليدية وفي نفس الوقت تبني قيم جديدة أدى إلى ظهور نظام اجتماعي أو نظام أسري هجين، بحيث تعيش الأسرة نمطين متناقضين في نفس الوقت، فالنظام الأبوي التقليدي بقي مترسخا في الحياة الأسرية رغم ظهور قيم جديدة في نفس الوقت مبنية على الديموقراطية مثلا. لذلك فإن الروابط الاجتماعية التي غالبا ما تتمحور حول ما يعرف بالنظام الأبوي تبقى مرتبطة بمجموعة من القيم التي شكلت وحددت طبيعة هذا النظام السائد في المجتمعات العربية على الرغم من التغيرات التي مست هذه المجتمعات ومست الأسرة العربية.

إن اختيار الأسرة النووية في دراسة بنية الروابط الأسرية في الجزائر قد يعطينا فكرة جيدة عن مدى التغير الذي مس بنيتها ووظيفتها كما يسمح هذا بالكشف عن مدى تأثير التغير الاجتماعي على القيم المرتبطة بالأسرة، وهل بالفعل أن تحول الأسرة من الممتدة وبما تحمله من قيم قد أثر بشكل ما على قيم الأسرة الجزائرية عند الانتقال إلى النموذج النووي؟ بالطبع يبقى هناك إجماع على بقاء وتجذر النظام الأبوي في الأسرة نووية كانت أو ممتدة، لكن هذا لا يلغي فكرة أن النظام الأبوي هذا قد تأثر بشكل أو بآخر بالتغيرات التي مست الأسرة الجزائرية عند انتقالها من الممتد إلى النووي، لذلك ومن أجل تحديد مدى تأثير التغير على بنية الأسرة وروابطها وقيمها، فإنه تم تحديد مجموعة من القيم التي لطالما ارتبطت بالأسرة الجزائرية والتي يمكن أن تقدم لنا مدى حدة التغيرات على مستوى هذه القيم، دون نسيان تقديم مجموع القم التي يمكن وصفها بالقيم الحضرية أو قيم الحداثة، ففي الغالب وحينما نتحدث عن السلطة

الأبوية في الأسرة الجزائرية فإننا نتحدث عن مجموعة من القيم المحيطة بهذه الأخيرة، كالطاعة، الحشمة، الحياء، الرضا، التربية.

قبل الحديث عن علاقة القيم والسلطة الأبوية في الأسرة النووية التي نحن بصدد الحديث عنها، ارتأينا أولا إثارة هذه النقطة بالذات من خلال تطرقنا للنظام الأبوي في الأسرة الممتدة أو بالأحرى الشكل التقليدي السابق للأسرة النووية وهذا حتى يسهل علينا فهم طبيعة التغير الذي حدث على مستوى السلطة والنظام الأبوي، فقد أثبتت مختلف الدراسات أن الأسرة الممتدة كانت بمثابة الوسط الأنسب لهذا النظام، بحيث خيم على الروابط الأسرية في البنية التقليدية الأسرية(الممتدة) الطابع الديكتاتوري. إذ يحتل الأب منزلة أعلى بكثير من منزلة الأم وغالبا ما ينفرد في الإجراءات والقرارات إزاء شؤون العائلة والأولاد. فهو يمثل رجل دين ضامن ومعلم وهو القائد الروحي ناقل لقوانين العادات والأحكام التقليدية، وهو السلطة الاقتصادية.[12] فقد لعب هذا النظام الأبوي السائد في الأسرة التقليدية دورا كبيرا في منح الأب أو إن صح التعبير *الذكر* كل الصلاحيات للانفراد بالسلطة، مع وجود تقبل كبير لأفراد تلك الأسرة لهذه السلطة ذكورا كانوا أو إناثا كونهم تشبعوا من خلال تنشئتهم بتلك القناعة التي مفادها وجوب طاعة الأب أو الزوج مهما كان.

كذلك من ميزات الروابط الأسرية في الأسرة الجزائرية التقليدية هو القدر الكبير الذي يولى لقيمة الاحترام بين أفراد العائلة والمبني في الأساس على التراتبية، بحيث تنتقل مكانة الأفراد من أعلى الهرم إلى أسفله بحيث يكون أعلاه الأب وكل ما يمثله من هيبة وسلطة (في الواقع سلطة ذكورية)، كما تسود علاقة احترام متبادلة خاصة بين الجيل الأصغر والجيل الأكبر.[13] بحيث يكون الأخ الأكبر بمثابة الأب الثاني للعائلة من حيث المكانة والسلطة لتتدرج هذه المكانة والاحترام وفق التراتبية التي حددها المجتمع الذكوري، وهذا ما أكده مصطفى بوتفنوشت في دراسته إذ يقول: "أن أساس العلاقات بين أفراد العائلة هو قيمة الاحترام العميق، وهذا الاحترام أساس الحشمة والخوف من الشيء المعيب". فعلاقة الأخوة بالأخوة كانت هي الأخرى قائمة على الاحترام والحشمة وكان هناك نوع من التفريق بين الجنس، إذ على المرأة أن تقف إزاء رجال العائلة موقفا متحفظا وعلى الرجل أن يتجنب الاجتماع مع نساء العائلة ولا حتى المناقشة الطويلة معهن. وعندما يكون الأطفال الذكور والبنات من نفس الجيل فإنه لا يوجد بينهم علاقات حميمية وودية؛ فالعلاقات بين الأخ والأخت ضعيفة، فالبنين يلتحقون بالرجال منذ البداية، أما البنات فيبدأن في تعلم شؤون المنزل اليومية.[14]

بالنسبة للأسرة المعاصرة(النووية) فتشير معظم الدراسات إلى أن العلاقات الأسرية قد كان لها رصيدها من التغيير حتى وإن اعتبر تغير نسبي، فقد أصبحت للديموقراطية داخل الأسرة - وهي قيمة

أنتجتها التغيرات التي مست المجتمع وكذا الأسرة-أكثر حضورا في الروابط الأسرية كتعبير عن تراجع قيمة الطاعة والتسلط الذكوري الذي لطالما ساد الأسرة الجزائرية، فقد أصبحت العلاقة خاصة بين الرجل والمرأة أكثر مرونة. حيث تحولت تلك العلاقة المتمثلة في التسلط والاتجاه الديكتاتوري إلى علاقة أكثر ديمقراطية فقيم الحشمة والحرمة والعيب صارت تزاحمها قيم جديدة كالحوار أو المسؤولية للجميع، لكن هذا لا يعني تراجع كلي لسلطة الرجل أو خلل في التراتبية الأسرية بحيث بقي الأب في اعلى هرم السلطة مع منح الأولوية للذكور مقارنة بالإناث، كذلك بالنسبة للأبناء فإن تلك الصورة التي رسمتها العادات والتقاليد والقيم للابن المطيع البار الذي ينفذ أوامر والده دون مناقشة قد مسها التغيير هي الأخرى. وقد يظهر هذا من خلال فكرة احمد بيومي الذي يرى "بأن هناك تغير ملحوظ في الأبعاد البنائية للأسرة حيث تغيرت المراكز والأدوار للزوج والزوجة بالتأكيد على الديمقراطية في العلاقات، كما بدأت أنماط جديدة من السلوك في الظهور بين أفراد الأسرة منها المساواة والمشاركة في القرارات ،وأصبحت المسؤولية جماعية بين الرجل والمرأة[15]".فقد تغيرت السلطة التقليدية للرجل وأصبحت محل مناقشة ،لذلك تقوم العلاقة داخل الأسرة هنا سواء بالنسبة للرجل أو أولاده أو زوجته على أساس التفاهم و التعاون في المحل الأول[16]، هذا التغير الذي مس الروابط الأسرية وكذا التراجع النسبي في سلطة الأب قد تترجمه مجموعة من العوامل، أهمها ارتقاء المستوى الثقافي للآباء الذي غير من نظرتهم لمفهوم السلطة، أيضا ارتقاء المستوى التعليمي والثقافي للأبناء الأمر الذي دفعهم إلى تبني قيما أخرى مرتبطة بالتفتح والاستقلالية والديموقراطية ما جعلهم أكثر تأثيرا في الوسط الأسري، أيضا إعطاء الفتاة فرصة التعليم ثم العمل وهي أشياء كانت محرمة أسريا واجتماعيا في السابق، هذا التمدرس والعمل منح الفتاة فرصة الخروج من البيت ومن دائرة التبعية الاجتماعية والاقتصادية للذكور، هذه الوضعية الجديدة منحتها حيزا أوسع من السلطة والقدرة على التأثير في الحياة الأسرية وروابطها، وهي أمور لم تكن متاحة في السابق ولعل النموذج الأسري النووي ساهم وسهل بشكل كبير هذا التغيير كون الأسرة النووية أكثر مرونة وأكثر استقلالية مقارنة بالأسرة الممتدة، لكن هذا لا ينفي الفكرة التي قدمها هشام شرابي حول التناقض الذي مس الأسرة العربية بصفة عامة والأسرة النووية محل الدراسة بحيث صارت الأسرة النووية حاليا تجمع بين صنفين من القيم التقليدية منها والجديدة النابعة عن التغيرات التي مست المجتمع والأسرة وهذا خلق تناقضا كبيرا ليس على مستوى القيم فحسب بل حتى بين حاملي القيم ما أنتج مصطلحات جديدة كصراع القيم أو صراع الأجيال، حتى أن عدي الهواري يذهب إلى أبعد من ذلك في دراسته للروابط الأسرية ومسالة التغير الذي مس الأسرة الجزائرية من خلال تأكيده أن التغير كان شكلا أكثر منه مضمونا.

ب- القيم الدينية، وقدسية الأسرة:

يبقى الدين أحد العناصر الأساسية عند تناول موضوع التغير الاجتماعي أو تغير القيم، وهذا الموضوع بالذات كان أحد المحاور الأساسية التي اعتمدها علماء الاجتماع لتفسير مدى تأثير هذا العامل على عملية التغير الاجتماعي أمثال كارل ماكس، ماكس فيبر أوكست كونت، ابن خلدون،... بحيث حاول كل واحد منهم إبراز أهمية ودور هذا العمل في إعاقة أو تحفيز عملية التغير الاجتماعي، فإذا كان ماركس يرى أنه عفيون الشعوب أي كابح للتغيير، فإن ماكس فيبر يراه أحد محفزات التغير لما يحمله من قيم تشير إلى العمل، الجد، والكسب. أوكست كونت من جهته، يرى أن الدين وما يحمله من قيم تقليدية كانت تحافظ على توازن المجتمع بحيث جعلت هذه الأخيرة من القيم الدينية منظم آلي لنظام الاجتماعي، لكن هذه القيم قل شأنها من خلال مظاهر التقدم والسياسة، وهذا الفراغ الناتج عن تراجع القيم الدينية ساهم في إدخال المجتمع في وضعية أخلاق فوضوية عامة[17]، ما يعبر على أن التطور والتقدم الذي مس المجتمعات ضحى بمثل هذه القيم التقليدية التي رآها كعائق للتقدم، واستبدلها بقيم أخرى رآها أكثر تناسبا مع متطلبات هذا التغير.

مهما كان ارتباط الدين بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى ومهما كانت صحة مقولة أن القيم الدينية امتداد للقيم العائلية، فإن الدين يشكل مصدرا مهما ومباشرا لعدد من الاتجاهات القيمية، مثلما أشار إليها حليم بركات[18] هذا الطرح يبرر الارتباط الشديد للأفراد بالدين وما يحمله من قيم بالأخص في المجتمعات العربية، هذه القيم بدورها تصبح محددات للسلوك والتمثلات، بحيث يعمل الفرد من خلالها على تبني سلوكات وذهنيات تتماشى وهذه القيم من جهة، ومن جهة أخرى يعمل على نقلها إلى الأفراد الآخرين من خلال العملية التربوية أو التنشئة الاجتماعية، هتين العمليتين لطالما ارتبطتا بالأسرة، فبقدر ما يمكن اعتبار الدين كمصدر للقيم في الأسرة وممون لها فإنه لا يجب إنكار تحول الأسرة إلى حافظ للقيم الدينية وناشر لها.

ما يميز المجتمعات التقليدية على العموم بما فيها المجتمع الجزائري هو الارتباط بالدين، بحيث يمثل الدين أحد المصادر الأساسية للتوجهات الأخلاقية والسلوكية للأفراد بحيث لا يفصل الأفراد حياتهم الاجتماعية والثقافية عن الجانب الديني، فالدين يبقى كقيمة مركزية في مثل هذه المجتمعات، وفي نفس الوقت منبع للقيم الأخلاقية، ومؤطر للمعايير الاجتماعية السائدة والأبعد من ذلك فإنه يعتبر أحد مصادر التشريع في هذه المجتمعات، فحتى قوانين الأسرة التي على أساسها تحدد العلاقات بين أعضاء الأسرة مبنية هي الأخرى على طابع ديني ، فحب الوالدين وطاعتهما من الإيمان ،الحفاظ على شرف الأسرة

مرتبط بالدين من خلال تحريم أي علاقة خارجة عن الإطار الديني، الزواج لا معنى له وهو محرم إلا إذا توفر فيه الشرط الديني الذي إذا غاب صار زواجا محرما، الخيانة الزوجية عمل محرم يعاقب عليه دينيا أكثر منه قانونيا، بالطبع ليس كل ما هو مرتبط بالأسرة مرجعه ديني لكن الأفراد داخل الأسرة يحاولون ربط كل شيء بالدين حتى يمنحوا القدسية اللازمة للأسرة من جهة ومن جهة أخرى إعطاء شرعية لسلوكاتهم، مثل ما هو مرتبط بالسلطة الأبوية فحتى وإن اعتبرناها ظاهرة اجتماعية إلا أن المجتمعات المبنية على النظام الأبوي تعطي هذا الأخير شرعيته من خلال الدين حتى تبرر هيمنته وتحافظ على بقائه.

ورغم وجود مستجدات غربية والتطورات التكنولوجية إلا أن الأسرة لازالت محافظة على القيم الروحية الأخلاقية الدينية، المتجسدة في الاحترام والأخلاق الحسنة، الحياء،.... وهذه الوضعية التي صارت تعيشها جعلتها تحت ضغط اجتماعي وقيمي مزدوج بحيث تعمل من جهة على المحافظة على كل ما له علاقة بالقيم الدينية أو الثقافية أو الاجتماعية ومن جهة أخرى تهدف إلى مسايرة العصر والمستجدات ، وهذا ما يسميه مصطفى بوتفشت جدلية التقليدي العصري.[19] بحيث لم يسمح الأفراد - على الرغم من مظاهر التحضر والتفتح وظهور قيم متعلقة بالحرية أو الاستقلالية- لأنفسهم بتجاوز قيم تقليدية مثل الدين مثلا، بحيث يحاولون قدر الإمكان الجمع بين القيم الدينية التي لطالما سادت المجتمع الجزائري وارتبطت بالأسرة ومظاهر التحضر والعصرنة بحيث يرون القيم الدينية قيما يستحيل الاستغناء عنها بل على حسب رأيهم أساسية حتى تقوم الأسرة بالوظيفة المنتظرة منها في المجتمع، وأن مظاهر التحضر والقيم العصرية لا يجب أن تأثر على الحضور الديني داخل الأسرة، بل يجب عليها أن تتكيف معه.

جـ- العادات التقاليد والأعراف:

تلعب الأسرة في المجتمع دورا أساسيا في تثبيت جذور الضبط الاجتماعي وذلك عن طريق التنشئة الاجتماعية، حيث يفرض على الفرد منذ نشأته الأولى عناصر الثقافة عن طريق عادات وتقاليد وقيم دينية مما يجعله ملتزما التزاما شديدا بكل عناصر هذه الثقافة. فلقد كانت الأسرة الجزائرية التقليدية محافظة على عاداتها وتقاليدها باعتبار العادات معيار أو قاعدة للسلوك الجمعي، وهي جزء هام من دستور الأسرة والمجتمع بصفة عامة غير المكتوب بيد أنها مدونة في صدور الأفراد.[20] فالتقاليد عبارة عن طائفة من قواعد السلوك الخاصة بطريقة معينة أو طائفة اجتماعية أو بيئية محلية محدودة النطاق وهي تنشأ من الرضى والاتفاق الجمعي على إجراءات وأوضاع معينة خاصة بالمجتمع المحدود والتي تنشأ فيه.[21] ،إذ تعمل التقاليد بما تحمله من قيم على تنظيم وتوجيه سلوكات الفراد ومواقفهم، وإن كانت ترمز التقاليد في

مجملها إلى الماضي إلا هذا لا يعني أن التقاليد مرتبطة بالمجتمعات التقليدية فقط بل أنها متعلقة أيضا بالمجتمعات المتحضرة، إلا أن الالتزام بها هو الذي يصنع الفارق فالمجتمعات التقليدية ونظرا لما تحمله من قوانين والتزامات وضوابط اجتماعية فإنها تفرض على أعضائها الالتزام بهذه التقاليد وبقيمها، ومن أجل ذلك خلق نظامها الاجتماعي ضوابط ومعايير يجب اتباعها من أجل الحفاظ على هذه التقاليد والامتثال لها.

- **بعض نماذج التغير على المستوى الممارسات الثقافية في الأسرة الجزائرية:**

تبقى الأسرى كمؤسسة اجتماعية مرتبطة هي الأخرى بتقاليد مرتبطة بالمجتمع ككل، وهذه التقاليد المرتبطة بالأسرة والتي تعبر عن مجموعة من الممارسات والعادات لم تكن إلا لتنظم الحياة الأسرية وروابطها مع الحفاظ على بنية ووظيفة الأسرة وقيمها، لكن هذه الممارسات والعادات والتقاليد ليست بمنئ عن التغيير لذلك نحاول تقديم بعض من نماذج التغيير التي مست الممارسات الثقافية على مستوى الأسرة الجزائرية:

❖ لو نرجع إلى ممارسات مثل مسألة *الزواج* الذي يعتبر أساس بناء الحياة الزوجية، فإن بناء علاقة أسرية جديدة سابقا لم يتم إلا وفق قواعد قائمة على أسس وقيم دينية، عرفية، وتقليدية، وهي عناصر إن افتقد فيها عنصر واحد فقط فإن الزواج يصبح باطلا دينيا واجتماعيا، فمن الناحية الدينية يجب أن يكون هناك رابط شرعي بين الزوج والزوجة بحضور الإمام الذي يعتبر ممثل عن المؤسسة الدينية، ومن جهة أخرى وحتى يتم هذا الزواج فلا بد من توفر شرط الإعلان عن الزواج أو الاحتفال المرتبط بالعرف ما يضفي على الزواج طابعه الاجتماعي بحيث لا يخص الزوج والزوجة فقط بل أنه يخص العائلة، الأقارب والجيران لذلك أوجب إعلانه من خلال العرس أي الاحتفال، لكن مع التغيرات التي مست المجتمع الجزائري والتشريعات القانونية التي أقرتها الدولة ومن أجل تنظيم المجتمع والأسرة فإن الدولة أقرت عدة قوانين جديدة تنظم الروابط الأسرية، فعقد القران لا يتم قانونا إلا إذا مر عبر مؤسسة الدولة أين يعقد القران بين الزوجين، وهذا الشرط الأخير أضيف إلى شرطي الدين والعرف، لكن في تمثلات أفراد المجتمع فإن قوانين وضعية مثل التي أقرتها الدولة تبقى ثانوية وأقل أهمية في اعتقادهم مقارنة بالدين والعرف بحيث يولون هذين العنصرين قيمة وأهمية قصوى مقارنة بما هو وضعي من قوانين، لأن الدين والعرف ليسا مرتبطين بالقوانين بقدر ما هما مرتبطين بالمجتمع وكل ما يحمله من تعقيدات وضوابط تفرض على أفراده الالتزام بها والامتثال لها من أجل الحصول على شرعية من جهة وخوفا من العقاب الاجتماعي من جهة أخرى، فقد يلجأ الزوجين إلى عقد القران في البلدية وهو زواج جائز قانونا لكن إن لم يتوفر فيه

الشرط الديني وحضور الإمام وإن لم يتوفر فيه شرط العرف والإعلان عن الزواج والاحتفال فإنه زواج مرفوض اجتماعيا.

سابقا وقبل أن يطرأ على الروابط الأسرية ما سردناه من تغيرات وعند اختيار الزوج أو الزوجة فإن الزواج لا يتم بطريقة واحدة بالنسبة للبنات أو البنين، فكان الاختيار يتم بطريقة غير مباشرة عن طريق الأم والأب ولا يمنح للفرد الحرية في أن يختار الزوجة، وفي الغالب وبالنظر إلى الطبيعة القبلية للمجتمع الجزائر في السابق وانتشار النمط الأسري الممتد فإن الزواج كان في الغالب زواجا داخليا أكثر منه خارجيا أي أن الزوجة المختارة يجب أن تكون لها صلة قرابة دموية مع الابن، لذلك فالاختيار لا يتم إلا في اطار القرابة الدموية بين الزوجين. فهذه المهمة في الأسرة التقليدية مهمة انضباطية عرفية توجه طاقة الفرد الجنسية حسب معايير الأسرة و ليس نحو غريزة الفرد، وهذا التدخل المباشر من قبل الأسرة دون أخذ رأيه أو مراعاة رغبته لكي يتمثل للمعايير الاجتماعية، أي العادات السائدة في مجتمعهم ويتولون السيطرة على الغريزة الجنسية باسم الخبرة والمعرفة الاجتماعية[22]، وهي ظاهرة تراجعت بشكل كبير بعد التغيرات التي مست المجتمع الجزائري وانتشار النمط الأسري النووي الأكثر استقلالية عن العائلة والأقل امتثالا للروابط الأسرية الدموية، بحيث أن 80% من عينة البحث* أقروا بأن الزوجة ليست من الأقارب مقبل 20% وهو فارق جد واسع يعبر عن ذلك التغير في بعض العادات التي كانت سائدة في المجتمع وتراجع مثل هذه العادات يعبر عن مدى الضغط الذي كانت تمارسه على حياتهم بحيث كانت تحد من حريتهم ومن خياراتهم الاجتماعية بمبرر الحفاظ على القرابة الأسرية، وصفاء السلالة أو الحفاظ على اسم العائلة أو شرف العائلة من خلال اختيار الزوجة التي يمكن التعرف على ماضيها وسلوكاتها وأخلاقها باعتبارها من المعارف أو من الأقارب، حتى وإن كانت هناك أبعاد أخرى مثل الاقتصادية، بحيث كان يفضل الآباء المنتمون إلى عائلة أو قبيلة ذات أراضي زراعية جيدة وواسعة أن تكون زوجة الابن أو زوج البنت من الأهل، أو من أهل القبيلة حفاظا على المكتسبات الاقتصادية التي هي بحوزتهم، وحتى تبقى الملكية للعائلة. وقد كان تغير النمط الاقتصادي في المجتمع الجزائري من الزراعي الى الصناعي دور كبير في تراجع القبيلة ومنه تراجع القرابة الدموية نتيجة للتفكك الذي طرأ على بنية القبيلة التي انتقلت إلى الأسرة الممتدة ثم الأسرة النووية، هذه الأخيرة صارت أكثر استقلالية عن القبيلة ومنه أكثر استقلالية عما تحمله القبيلة من عادات وتقاليد وقيم يمكن اعتبارها في بعض الأحيان قيما قهرية.

مقارنة بالأسرة الممتدة، صارت الأسرة الجزائرية المعاصرة(النووية) وفي الكثير من الحالات تسمح للبنت باختيار زوجها وتعرف الشاب عليها في غير طريق الأسرة ثم يأتي بعد ذلك موافقة الأسرتين على إتمام عقد القران، وهذه الظاهرة حفزتها ظروف جديدة ناتجة عن التغير الذي مس مكانة الأفراد، فالبنت

صارت لديها القدرة على الخروج والدراسة والعمل ما فتح لها الأبواب لنسج علاقات اجتماعية بعيدة عن الأسرة عن طريق احتكاكها بالعالم الخارجي، وهذا ما أعطاها نوعا من التأثير في اختيار الزوج المناسب، بعد أن كانت هذه الفكرة غير واردة تماما وحديث البنت عن علاقاتها أو اختيار الزوج كان يعتبر مساسا بشرف الأسرة، ونفس الشيء بالنسبة للابن الذي صار لديه هو الآخر حرية في اختيار الزوجة بالطبع حرية اختيار هذا الأخير تفوق بكثير حرية الفتاة في الزواج للطابع الذكوري للمجتمع الذي بقي دائما يرجح الكفة للذكر حتى وإن كان قد منح الفتاة نوعا من الحرية، بالطبع فتح المجال للابن أو البنت لاختيار شريك الحياة لا يعني الحرية المطلقة في هذه العملية بل هي خاضعة لمجموعة من الشروط والمعايير التي يفرضها الوالدان والمرتبطة في الغالب بالدين وعادات وتقاليد المجتمع. القيم.[23]

❖ فيما يخص *اللباس* - من منطلق الموضة- الجزائري فإنه لا يعبر فقط على طريقة لبس بل يعبر عن اتجاه ثقافي وديني مرتبط بقيم الأسرة، وعاداتها وتقاليدها وأن طريقة لبس الأنثى أو الذكر إنما يعبر عن قيم الحشمة، والحياء، والشرف، لذلك تولي الأسرة الجزائرية أهمية كبيرة لطريقة لبس الأفراد وأن تغيير طريقة اللباس هو في الواقع تغيير في القيم، فقد عرف هذا الأخير تطورا سريعا متأثرا بالاتصال المجتمع الجزائري بالثقافات الغربية. فقد اختفت مظاهر اللباس التي غالبا ما ميزت المجتمع الجزائري عن غيره من المجتمعات الغربية والعربية.[24] فالحايك والملاءة بالنسبة للمرأة التي كانت ترتديه ابتداء من سن البلوغ وعوضهما الحجاب بمختلف مراحله ونماذجه، نتيجة للتحولات التي مست المجتمع الجزائري، والتفتح الإعلامي على المجتمعات العربية الإسلامية الأخرى بحيث انتقلت بعض المظاهر الدينية والاجتماعية والثقافية ذات الطابع الديني إلى المجتمع الجزائري وتغلغلت فيه، ولعل اللباس الديني للذكور والإناث كان نموذج لذلك، هذا التغير في المواقف لا يعني تغيرا كليا إذ نجد الكثير من الأسر المعاصرة لا زالت محافظة على اللباس الجزائري التقليدي، بالطبع يبقى اللباس جزء لا يتجزأ من قيمة الشرف، فكل شيء مرتبط بالمرأة أو الفتاة لا يفصل أبدا عن شرف الأسرة.

لكن رغم هذه النتائج التي تشير إلى أن العلاقات الأسرية قد تحولت إلا أنه لا زالت بعض القيم والعادات والتقاليد راسخة لدى أفراد الأسرة المعاصرة. وبالتالي فإن هذا التحول ليس بتحول تام، بحيث لا يزال أفراد الأسرة النووية رغم هذه التحولات يعملون على الحفاظ على مجموعة من التقاليد وهي تقاليد يرون أنها لا تتعارض مع حياتهم وما جابها من تغير، فالعادات والتقاليد بالنسبة لهم هي عبارة عن وسيلة للحفاظ على تماسك الأسرة، يجب الالتزام بها والحفاظ عليها، كما يعتبرونها همزة وصل بين ماضيهم وحاضرهم، فالقطيعة مع الماضي وما يحمله من قيم غير وارد في الأسر النووية، على عكس ما حدث في

المجتمعات الغربية، لأن هناك نوع من إعادة انتتاج للقيم التقليدية عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية وعن طريق الأسرة نفسها حتى وإن كانت نووية فعلى الرغم من عدم إعادة النظام التقليدي كما هو من حيث العادات والتقاليد والقيم نتيجة التحولات التي مست المجتمع والأسرة إلا أن مجموعة من القيم التقليدية المرتبطة بالعادات والتقاليد والدين والأعراف لا تزال متجذرة في الأسرة النووية المعاصرة.

خامسا: المرأة وقيمة الشرف في الأسرة الجزائرية:

ما يجب الإشارة إليه في هذا الموضوع هو اعتبار المرأة ووضعيتها في المجتمع مؤشر أساسي وهام في تحديد ليس فقط طبيعة التغير الاجتماعي أو الأسري بل أيضا اتجاهه، لذلك فمعظم الدراسات التي تطرقت إلى موضوع التغير الاجتماعي أو الأسري أو القيمي أشارت إلى قضية المرأة وموقها ودورها في هذه العملية.

إن منع المرأة سابقا من التمدرس أو العمل خارج البيت والحد من حريتها والمراقبة الدائمة لها وإلزامها السترة والحشمة والحياء إنما هو تعبير عما تحمله من قيمة عظيمة في نظر المجتمع ألا وهي الشرف، هذا الشرف لا يمسها وحدها بقدر ما يمس العائلة ككل، ومن المفارقات في هذه المسألة أن الفتاة رغم حملها لأهم قيمة في الحياة الأسرية والاجتماعية إلا أنها لا تزال قابعة في أسفل التراتبية الأسرية والاجتماعية، وهذا على عكس ما هو سائد من اعتقادات أن الفرد تزيد قيمته ومكانته كلما زادت أهمية القيمة التي يحملها.

يبرز الواقع أن الوضعية التي لطالما عاشتها المرأة داخل الأسرة أو في المجتمع هي تعبير عن مدى خضوع هذه الأخيرة للثقافة الذكورية السائدة في المجتمع، والتي لا زالت سائدة في المجتمع ولو بنسبة أقل مقارنة بالماضي، فالشرف يبقى إلى حد الآن قيمة مركزية في الأسرة الجزائرية، وتبقى الأنثى هي حاملة هذه القيمة، وعلى عكس ما هو سائد من اعتقاد أن المرأة هي الوحيدة الخاضعة لهذه الثقافة الذكورية، فإن الذكر يبقى هو الآخر خاضع لهذه الثقافة التي تفرض عليه انتهاج سلوك محدد اتجاه المرأة، لأن الفرق بين المرأة والرجل في قضية الهيمنة الذكورية وخضوع الذكر والأنثى لهذه الثقافة هو أن الرجل كان أكثر استفادة مقارنة بالمرأة، بحيث خدمت مصالحه أكثر من الأنثى[25]، بالتالي فإن التزامه بهذه الثقافة مثله مثل المرأة يبقى التزاما قهريا وليس إراديا، فالتنشئة الاجتماعية الجنسية للمرأة تفرض عليها الحرص على عفتها وشرفها قدر المستطاع لأن هذا الشرف لا يخصها وحدها بقدر ما يخص الأسرة ككل، لذلك منح هذا النظام الذكوري الرجل أبا كان أو أخا كل الصلاحية من أجل مراقبة الفتاة ابنة كانت

أو أختا، دون نسيان مشاركة المرأة أو الأم في عملية الرقابة هذه بإقناع البنت بأن أهم ما تحمله في حياتها هي عفتها وشرفها. وهذا الشرف مرتبط في الغالب بالجانب الجنسي أكثر من أي جانب آخر بحيث يشكل الشرف والطهارة مفهومين جد حساسين في "الهندسة الاجتماعية"، حيث انهما يرتبطان بطريقة شبه قدرية بين مكانة الرجل والسلوك الجنسي للنساء الخاضعات له (زوجات، أخوات أو قريبات عازبات)[26]

لذلك فإن كل عمل مشرف يقوم به أي فرد من العائلة يصبح شرفا لجميع أفراد العائلة، وكل عمل مشين يقوم به أحدهم يصبح عملا مشينا للجميع. من هنا أن الفرد في العائلة يكون عضويا أكثر منه فردا مستقلا...وبموجب هذه العضوية والتوحد في الهوية يصبح كل فرد في الأسرة مسؤولا ليس عن تصرفاته الشخصية فحسب، بل تصرفات الأفراد الآخرين. من هنا مثلا أن انحراف البنت في العائلات التقليدية خاصة ينعكس على العائلة كلها ويمسها في الصميم ولا يمس الفتاة وحدها. هنا ترقد جذور جرائم الشرف التي هي بمثابة محاولة يائسة من قبل العائلة لاستعادة شرفها[27] ، فحينما تحمل البنت عذريتها فإنها تحمل في نفس الوقت رجولة الأبناء الذكور ورجولة بقية النساء أفراد أسرتها، لذلك فإن عذرية البنت لا تعتبر ملكية أو حالة شخصية تخصها وحدها، فهي تتجاوز مفهوم التخصيص في معنى الاستمرارية وديمومة نظام قيم يرى فيها جميع أفراد الأسرة أنهم معنيون ويدعون الملكية والحماية[28] وهذا ما يحاول عدنان حب الله تفسيره في مسألة جنسانية المرأة بحيث يرى أنه بالرغم من أن الجسد هو جسد الفتاة والرغبة الجنسية رغبتها إلا أنها كانت تشعر بأن بكارتها(بيولوجيا هي تعبير عن غشاء داخل رحم المرأة يفض في الغالب عن طريق ممارسة الجنس، اجتماعيا وثقافيا تعبر عن عفة وشرف الفتاة بحيث لا تفض إلا من خلال عقد زواج) ليست ملكها، فهي منذ ولاتها قد عقدت عقدا مع المجتمع، مع الأب، مع الإخوة بأن جنسها ليس ملكها، فهو ملك العائلة لأنه اقترن بمفهوم الشرف[29] ، لذلك فإن المجتمعات العربية تجعل من عذرية المرأة قيمة أساسية في الحياة الأسرية والأكثر من ذلك شيء مقدس وجب على الفتاة وبقية أفراد الأسرة الحفاظ عليه بشتى الطرق، لكن وكما ذكرناه سابقا فإن الفتاة لم تستفد أبدا من قدسية العذرية التي تحملها وقيمة الشرف المرتبط بها حتى ولو حافظت عليهما، بل بالعكس كانت هذه العذرية سبب متاعبها في حياتها لذلك تتعجل الأسرة وحتى الفتاة في زواجها من أجل التخلص من هذا العبء الكبير.

بالتالي فإن المساس بالشرف إذا صار علنيا سيتحول إلى فضيحة تمس الفتاة والأسرة ككل وتهز الذكر بالدرجة الأولى بالحديث عن "ابنة فلان" بحيث يرتبط الشرف باسم الوالد والعائلة وليس اسم الفتاة ، ومن المفارقات التي يمكن ملاحظتها وهو على الرغم من ارتباط الأسر في مجملها بالدين وبقواعده

إلا أن الأمر عندما يرتبط بالفتاة وبشرف الأسرة فإن حتى الدين يصبح في مرتبة أدنى مقارنة بالثقافة الذكورية السائدة، بحيث يتسامح المجتمع مع الذكر الذي قد يمارس علاقة جنسية محرمة خارج الزواج، بالمقابل تعاقب الفتاة التي هي الطرف الثاني في هذه العلاقة غير الشرعية عقابا اجتماعيا ومعنويا شديدا، بحيث يلغى شرفها تماما وتفقد أي فرصة ليتسامح معها المجتمع على الرغم من أن الدين الإسلامي في نصوصه يعامل الذكر والأنثى في هذه الحالة بنفس الشكل، لكن في الواقع يختفي العامل الديني هنا ويعوض بالعامل الثقافي السائد (الذكوري) الذي يحدد طبيعة الخطأ وما يقابله من عقاب وبما أن النظام السائد في المجتمع والأسرة هو نظام ذكوري فإن هذا الأخير لا يعامل الأنثى والذكر بنفس الشكل، فتسامحه في قضية الشرف مع الذكر دون الأنثى هو تعبير عن الانحياز الكبير للمجتمع اتجاه الذكر وعن دونية الأنثى التي لا تزال تعاني من هذا الاختلال في الحياة الاجتماعية، وما لا يمكن إنكاره في هذه القضية هو مساهمة المرأة بحد ذاتها في الإبقاء على هذا النظام وديمومته، إذ لا يلغي عدي الهواري فكرة مساهمة المرأة في لا مساواة السائدة في المجتمع، وذلك من خلال تقبلها لمكانتها ودورها في المجتمع وفي عملية التنشئة الاجتماعية(استنادا إلى القيم الدينية العادات والتقاليد...)[30] بحيث لم يكن لها دور أو في بعض الأحيان رغبة في تغيير الأوضاع وحتى وإن كانت هناك بعض الحملات والنضال من أجل تغيير الأوضاع وحصولها على بعض المكتسبات إلا أن ذلك بقي محدودا، وحتى ما تحصلت عليه من حقوق من خلال ما ذكرناه سابقا، فإنما كان ذلك نتيجة للتغيرات التي طرأت على المجتمع وفتحت لها بابا من أجل بلوغ ما هي عليه حاليا لأن الإشكال الحقيقي يكمن في أن المرأة تشارك إلى حد الآن في الإبقاء على وضعيتها الخاضعة للنظام الذكوري من خلال التنشئة الاجتماعية ومساهمتها في عملية إعادة إنتاج نفس النظام ونفس الوضعية، بحيث لديها قناعة واعتراف بأفضلية الذكور في المجتمع أو الأسرة، فهي كأم تعلم البنت أو الابن منذ السنوات الأولى لحياتهما أن الرجولة والسلطة والقوة هي للأب أو بالأحرى الذكر وعلى الابن أن يلعب هذا الدور ويكتسب رجولته في الحياة ومن جهة أحرى تعلم ابنتها كيف تكون ربة بيت صالحة عليها الاعتناء به وبأفراده وفي نفس الوقت تعلمها مدى قيمة الأب ومكانته في الحياة الأسرية، وهذا لا يعبر فقط عن تنشئة اجتماعية بل وحتى نفسية من خلال تهيء الابن نفسيا لأن يكون رجلا فحلا وأبا والبنت كيف تكون امرأة وزوجة صالحة، وكل هذا في اطار النظام الأبوي السائد في المجتمع، ولعل هذا ما أخر تغيير المرأة لوضعيتها وبقائها في وضعية دونية في المجتمع أو الأسرة ، وهذا ما يطرح أيضا مشكل ديمومة علاقة التقاليد بالتحضر حتى في سياق المجتمعات المتحضرة، فالتقاليد تبقى كامنة بطريقة أو بأخرى[31]، بحيث صعب تغيير تلك النظرة الذكورية للمرأة ليس فقط وجهة نظر الذكور فقط بل وأيضا من وجهة نظر المرأة في حد ذاتها من خلال قناعتها بأن مكانتها الدونية أو وارتباطها الدائم بالبيت أمران طبيعيان.

خاتمة:

إن التغيرات التي مست المجتمع الجزائري على العموم والأسرة على الخصوص كان لها أثرها على القيم المرتبطة بهذه الأخيرة وأن انتقال الأسرة من شكلها الممتد التقليدي إلى شكلها النووي المعاصر أظهر طبيعة هذه التغيرات وشدتها، لكن يبقى الإشكال قائم في طبيعة تغير القيم وحدتها بحيث أظهرت مختلف الدراسات التي تمت حول الموضوع مجموعة من المفارقات لا تزال قائمة إلى حد الآن، بحيث إذا اعتبرنا أن التغير هو حتمية تمس أي مجتمع فإن بناه مهما كانت ستكون عرضة لهذا التغيير بما فيه البنية الأسرية، لكن الظاهر أن الأسرة العربية عامة والأسرة الجزائرية على وجه الخصوص كان لها موقف خاص اتجاه هذا التغيير، بحيث صارت تمثل نموذج مميز، نموذج يجمع بين كل ما هو متناقض من قيم تقليدية سلفية تظهر من خلال القيم الدينية، التقاليد، العادات، ... وقيم أخرى يمكن وصفها بالعصرية والتي ترمز إلى كل ما هو جديد من قيم الحرية، المساواة، الديموقراطية، الفردانية، هذه المفارقات وهذا الجمع بين بين قيم متناقضة في نفس المجال(المجال الأسري) أنتج ظواهر جديدة صارت محور مختلف الدراسات التي تمت حول الموضوع بحيث أنتجت مفاهيم جديدة لم تكن مطروحة من قبل، كصراع القيم، أو صراع الأجيال أو قيم الحداثة مقابل قيم السلف،....

ولعل الملفت للانتباه هو تلك المحاولة الدائمة لأفراد الأسرة الجمع بين تلك القيم الجديدة والتقليدية، بحيث لم يتمكنوا من ترك قيمهم التقليدية التي يرونها أساسية في حياتهم ولا يمكن الاستغناء عنها ومن جهة أخرى اقتناعهم بأن تبنى القيم الجديدة هو أمر لا مفر منه وهذه العملية يظهر أنها تقوم على أساس تكييف الأفراد لقيمهم الجديدة مع قيمهم التقليدية من دون المساس بتوازن الحياة الأسرة بحيث توضع هذه القيم الجديدة في اطار ما هو تقليدي بمعنى آخر هل هذه القيم الجديدة تتناقض مثلا أو تتنافى مع الجانب الديني أو الجانب الثقافي السائد ، ولعل هذه العملية هي التي ساهمت في الإبقاء على القيم التقليدية وديمومتها ولعلها السبب في خلق نظام أسري وقيمي هجين حسب تعبير هشام شرابي.

الإحالات و الهوامش :

1- محمد أحمد محمد بيومي- عبد العليم ناصر عفاف، "*علم الاجتماع العائلي*"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003

2- عنصر العياشي،" الأسرة في الوطن العربي: " آفاق التحول من الأبوية...إلى الشراكة "، عالم الفكر، المجلد:36، العدد3، يناير- مارس،2008، صص281-325

3 - عنصر العياشي،نفس المرجع السابق، ص 287

4- حسين عبد الحميد رشوان،" الأسرة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع الأسرة"، مؤسسة شباب الجامعة، 2012، ص.24

5 - Rahm a Bourqia, « Valeurs et changement social » au Maroc, Repère du développement, article publié 03/01/2013,P.106

6 – Rudalf Rezsomazy, Sociologie des valeurs, Armand colin, 2006, P90

7 –Julien Damon، «La valeur " famille " en tendances، un modèle en évolution»، in Information sociale، n136, 2006,Caisse nationale d'allocations familiales, pp112-120

8 -Théry Iren, "Le démariage", Edition Oldile Jacob, Prism, 2001.

9 - Addi Lhaouari, "Les mutations de la société Algérienne (famille et lien sociale dans l'Algérie contemporaine", Ed. La Découverte et Cyros, Paris, p14, 1999.

10 - Addi Lhouari,Ibid,p15.

11- هشام شرابي، "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1992. ذكر في العياشي عنصر، مرجع سابق،ص288

12- مصطفى بوتفنوشت، "العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص66

13- عبد الرؤوف الضبع، "علم الاجتماع العائلي"، دار وفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002 ص،169.

14- مصطفى بوتفنوشت، نفس المرجع السابق، ص63-64.

15- محمد أحمد بيومي، ناصر عبد العليم عفاف، "علم الاجتماع العائلي (دراسة التغيرات في الأسرة العربية)"، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة، 2003، ص75

16- نفس المرجع، ص214.

17 –Mostefa Boutefnouchet," Société et modernité, les principes du changement social", Office des publications Universitaires, Alger,2004,p22

18- حليم بركات،" المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي"، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص .328

19- مصطفى بوتفشنت، نفس المرجع السابق، ص 232.

20- محمد أحمد عبد الحميد رشوان: "علم الاجتماع التنظيم، مؤسسة الشباب الجامعية للنشر والتوزيع"، الإسكندرية، 2004، ص 185.

21- محمد خروف، جصاص الربيع، "علم الاجتماع الثقافة"، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003، ص 81.

22- معن خليل عمر، "علم الاجتماع الأسرة"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 59.

* هذه النسب والاستنتاجات هي نتاج لدراسة ميدانية تدخل في إطار إنجاز رسالة دكتوراه معنونة " التغير الاجتماعي ومسالة القيم في الأسرة الجزائرية– الأسرة النووية بمنطقة الغزوات نموذجا" من إنجاز الطالب بوطوب فيصل، جامعة وهران.

23- مصطفى بوتفنشت، نفس المرجع السابق، ص، 53.

24- محمد خروف، جصاص الربيع: نفس المرجع السابق، ص: 75،74.

25 - Addi Lhaouari, "Les mutations de la société Algérienne (famille et lien sociale dans l'Algérie contemporaine", Ed. La Découverte et Cyros, Paris, p 108

26-ذكر في فاطمة المرنيسي، نفس المرجع السابق، ص184 Wilhelm Reich, The Mass Psychlogy of Fascis

27- حليم بركات،" المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي" مركز الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 177.

28 - Zemmour Zine-Eddine, « Jeune fille, famille et virginité, Approche anthropologique de la tradition », in Confluences Méditerranée-N41, printemps 2002

29- انظر،عدنان حب الله، مصطفى صفوان،" إشكاليات المجتمع العربي، قراءة من منظور التحليل النفسي"، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2008،ص 234

30 -Addi Lhouari, Opcit, p105

31 -Mostefa Boutefnouchet," La société Algérienne en transition", Office des publications universitaires, Alger, 2004, P39